الجمهورية الجـزائرية الديمـقراطية الشـعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت
كليـة: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

الموضوع:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنك

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

إعداد الطالبتين:

عبد الله ثاني فاطمة

لرابي فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذ:

أوجامع إبراهيم

الاسم واللقب	جامعة الانتساب	الصفة
أ- بن سبع الياس	جامعة عين تموشنت	رئيسا
أ- أوجامع إبراهيم	جامعة عين تموشنت	مشرفا
أ-لخضاري نجاة	جامعة عين تموشنت	مناقشا

المؤسسة المستقبلة: بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

فترة التربص : من 2023/02/28 إلى 2023/03/28

السنة الجامعية2022/2023

الجمهورية الجـزائرية الديمـقراطية الشـعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت

كليـة: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

الموضوع:

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

إعداد الطالبتين:

عبد الله ثاني فاطمة

لرابي فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذ:

أوجامع إبراهيم

المؤسسة المستقبلة: بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

فترة التربص : من 2023/02/28 إلى 2023/03/28

السنة الجامعية

2022/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم خالق الكون أبدأ شكري لرافع السموات وباسط الأرض وباعث الروح

وأحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم وشرح الصدر وهدى القلب

والذي بنعمته أكملت هذا العمل الذي أرجو من الله أن يكون فيه إفادة لغيري ويجعله في ميزان حسناتي .

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صاحب الخلق العظيم صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونحن على ذلك من الشاهدين.

أما بعد

بداية شكر خاص جدا وتحية تقدير واحترام أتقدم بها إلى الأستاذ المشرف

الدكتور "أوجامع ابراهيم" على توجيهاته ونصائحه القيمة .

كما أتقدم بالشكر إلى فريق عمل مؤسسة الدراسة الميدانية وأخص بالذكر فريق عمل بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت على المعلومات القيمة.

كما أشكر كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب او بعيد وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة أو دعوة خير.

إهداء

الحمد لله حمدا يليق بمقامه وأشكره وحده لا شريك له على كثرة نعمه

وأحمده على نعمة العطاء التي أنار بها دربي .

يشرفني أن أهدي ثمرة جهدي واجتهادي

إلى نبع العطف والحنان التي لا مثيل لها في الوجود

"أمي الغالية الحبيبة"

إلى سندي وقدوتي أبي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى جميع أفراد عائلتي حفظهم الله ووفقهم

إلى من ساندني طوال فترة اعدادي للمذكرة سامي بوفعطيط خريج المدرسة العليا للتجارة

حفظه الله وأدام عليه الصحة والعافية

كما أهدي هذا العمل إلى الأصدقاء وإلى كل زملائي في الجامعة

عبد الله ثاني فاطمة

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، شيء جميل أن يسعى الإنسان للنجاح فيحصل عليه ولكن الشيء الأجمل أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا محمد –صلى اهلل عليه وسلم –أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار ونور صبري محمد–صلى الله عليه وسلم–

إلى من علمني الصبر والثبات ودفعني إلى دروب العلم والمعرفة وكان مصدر عزيمتي وقوتي رمز التضحية والعطاء أبي الغالي

إلى التي سهرت من أجل راحتي، إلى أغلى جوهرة أملكها في الوجود أمي الغالية والعزيزة حفظها الله

وايضا الى جميع أفراد عائلتي

لرابي فاطمة الزهراء

الفهرس العام

بسملة

كلمة شكر، اهداء

الفهرس العام ..... ا-ا

قائمة الجداول والأشكال ..... ا

الملخص ..... ا

المقدمة العامة ..... أ–ب

الفصل الأول : الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 1

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 3

المطلب الثاني: تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيقاتها 8

المطلب الثالث: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 12

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 16

المطلب الأول: مذكرة ماستر فرحات إسراء رشا 16

المطلب الثاني: مذكرة ماستر بوخطة رقاني 17

المطلب الثالث: أطروحة دكتوراه، صحراوي إيمان 18

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حالة بنك الجزائر الخارجي – عين تيموشنت– 21

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA) 22

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي 22

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت 27

المبحث الثاني: دور بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 29

المطلب الأول: آليات تمويل بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30

المطلب الثاني: إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت 33

المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع تم تمويله من طرف الوكالة..... 35

الخاتمة العامة..... 40

قائمة المراجع 43

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	05
02	عدد الملفات ومبالغ القروض الإجمالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018-2022	34
03	نسب ومبلغ التمويل الخاصة بالمشروع	36
04	الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية	36
05	تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات	37

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت	26
02	تطور عدد الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2018-2022	34
03	تطور جميع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2018 الى 2022	35

الملخص

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا القطاع مزال يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات التي تعيق نشاطه واستمراريته ومن أبرز هذه المعيقات مشكل التمويل الدي يقف عائق أمام نمو وتطور هذه المؤسسات.

ومن أجل الحد من هذا العائق لجأ أصحاب هذه المؤسسات إلى البنوك لما لها من دور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض، الموضوع الذي تم تسليط الضوء عليه في الجانب التطبيقي من خلال المعلومات المتوفرة لنا على مستوى بنك الجزائر الخارجي بعين تيموشنت .

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك، القروض البنكية، الضمانات .

Résume :

Le secteur des petites et moyennes entreprises est considéré comme un secteur très important à l'économie national à travers la contribution à la réalisation de développement économique et social. Mais ce secteur souffre encore de nombreux problèmes et obstacles qui empêche sa continuité et parmi ces obstacles celui de financement qui bloque le développement de entreprises.

Afin de minimiser ce problème, les propriétaires de ces établissements ont eu recours à des prêts bancaires grâce à son rôle dans le financement des petits et moyennes entreprises. Le thème que nous avons essayé de traiter à travers les informations données au niveau de la banque extérieur d'Alger à Ain timouchent.

Les mots clés:

Les petites et moyennes entreprises. Les banques. Les prêts bancaires. Les garanties.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1/ توطئة

ازداد مؤخرا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جل دول العالم وخاصة النامية، وذلك بسبب الدور الفعال الذي تلعبه باعتبارها مدخل هام من مداخيل النمو الاقتصادي، لمساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تخفيض معدلات البطالة وتكثيف الإنتاج الصناعي من خلال توفير مناصب الشغل، وتحفيز القطاع الخاص بالاستثمار، لكنها تواجه الكثير من الصعوبات والمعيقات من أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الحاجز الذي يعيق تطور هذه المؤسسات .

2/ الإشكالية

من خلال ما سبق تم طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

من خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية.

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي الشروط المتعلقة بعملية منح القروض البنكية؟
- ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3/ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وبعد الاطلاع على مختلف المراجع ومصادر البحث المتخصصة تم صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة وهي كالتالي:

- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تعتبر البنوك المصدر الأساسي في التمويل؛
- ✓ ان تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون بعد دراسة دقيقة للمشروع وأخذ ضمانات .

4/ منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري والمنهج التحليلي في دراسة الحالة.

5/ أهداف البحث:

لكل دراسة أهداف وتتلخص أهداف هذا الموضوع في:

التعريف بخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى قيمتها في الاقتصاد الوطني؛

تبيان أهم الأليات والهيئات المستخدمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

إبراز دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

6/ حدود الدراسة:

تمت الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت، كما تضمنت عدد المؤسسات الممولة من طرف بنك الجزائر الخارجي – عين تيموشنت– في الفترة ما بين 2018–2022 .

7/ معيقات الدراسة

تتمثل أبرز المعيقات التي واجهت هذه الدراسة فيما يلي :

- سرية المعلومات على مستوى البنك ورفض مشاركتها ؛
- عدم الادلاء ببعض المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة .

8/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الدراسة في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية، والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل، ونجد أن التمويل البنكي هو أحد المواضيع والمصادر المهمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي عرفها هذا القطاع في الجزائر، والاهتمام الكبير الذي يحظى به، وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على ذلك.

الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تسببت التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية في توجه الجزائر إلى التحول التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما تسبب في زيادة الاهتمام بالمؤسسات الخاصة، مما أدى الى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا محوريا في مجال تنويع الهيكل الصناعي، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعتبر قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار سعت السلطات العمومية في الجزائر الى اتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه حنو القطب الاستثماري الجديد من حلال إنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

سيتم التطرق في هذا الفصل الى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها من خلال البنوك وأهم مشاكل التمويل التي تتعرض لها وإبراز واقع هذا التمويل في الجزائر من خلال الدراسات السابقة ودراستنا هذه.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ذكر أهم المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الاقتصادي، كما سيتم التطرق إلى توضيح كيفية تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك التجارية، وكذا واقع تمويل تلك المؤسسات في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف يتضمن هذا المطلب أهم المفاهيم الأساسية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي تدخل ضمن دائرة المشروعات التي تكون في حاجة للدعم والرعاية، والتي تتصف بعدم قدرتها الفنية والمالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية.

إلا أنه توجد الكثير من المعايير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتم تلخيصها فيما يلي:[1]

1- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن منح تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضع للظروف والبيئة التي تظهر وتنمو فيها هذه الظاهرة، لذا فان إعطاء تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات، لذا تم وضع العديد من المعايير منها معايير كمية، ومنها معايير نوعية للوصول إلى وضع تعريف شامل لهذه المؤسسات:

1.1- المعايير الكمية:

من أبرز المعايير الكمية التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:[2]

---

[1] عمر فرحاتي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وتحديات**، الملتقى إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي06- 07 ديسمبر 2017، ص2.

[2] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص14.

معيار رأس المال: يعد هذا المعيار من أبرز معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا انه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

معيار حجم الموجودات: أي ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة.

معيار رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

معيار العمالة: من أكثر المعايير استعمالا وذلك للأسباب الأتية:

- بساطة الاستخدام والتطبيق .
- سهولة الحصول على المعلومة .
- الثبات النسبي .

معيار معامل رأس المال: هذا المعيار جاء للمزج بين معيار العمل ومعيار رأس المال لتجنب النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.

معيار معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) الضرورية لتوظيف وحدة واحدة من العمل

معامل رأس المال= رأس المال الثابت/عدد العمال.

عادة ما يكون هذا العامل منخفض في المؤسسات الخدمية والتجارية ويكون أكثر ارتفاعا في المؤسسات الصناعية.[1]

2.1- المعايير النوعية:

المعيار القانوني: يستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية للمؤسسة وحجم رأس المال للمستثمر وعليه تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المشاريع ذات الطابع غير المؤسسي كشركات الأفراد والشركات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والوكالات والحرف والمهن الصغيرة والمحلات التجارية ومكاتب السياحة وغيرها....

[1] خبابة عبد الاله، مرجع سابق، ص1.

معيار التنظيم: ويستند على خاصيتين هامتين تتمثلا في ملكية المؤسسة وإدارتها ومدى اتساع نطاق العمل، ففي الغالب تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باجتماع ملكية وإدارة المؤسسة من شخص واحد هو نفسه المالك الذي يقوم باتخاذ كل القرارات إضافة إلى ضيق مجال عملها الذي يبقى محليا.

المعيار التكنولوجي: إن استعمال أساليب الإنتاج يمكن أن يكون عاملا للصنف الذي تنتمي إليه المؤسسات الاقتصادية، فاستخدام الأساليب الإنتاجية البسيطة ذات كثافة رأس مالية منخفضة بغض النظر عن الكثافة العمالية يجعلها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من دول العالم تنفرد بتعريفات خاصة بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المنظمات والمؤسسات الدولية، فهناك بعض الدول تقدم تعاريف تتعلق بمدى نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: وضح لنا قانون المؤسسات الصغيرة التي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1953 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تمارس نشاطها في نطاقه، وقد تم تحديد مفهومها بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، ولذلك فقد حدد القانون حدود عليا للمؤسسات الصغرية والمتوسطة كما يلي:[2]

-المؤسسات التجارة بالجملة: تقدر مبيعاتها سنويا من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.

-المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة: تقدر مبيعاتها سنويا من1 إلى 5 مليون دولار أمريكي.

-المؤسسات الصناعية: عدد عمالها 250 عامل أو أقل .

تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة بحيث تعد مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تشغل من 10-49 عاملا وما بين 50 و250 عاملا للمؤسسات المتوسطة الحجم، أما رقم الأعمال فحدد بأقل من 40 مليون يور،

---

[1] سوسن زيرق، **مساهمة القرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016- 2017، ص5.

[2] رابح خوين، رقية حساين، **المؤسسات الصغرية والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، الطبعة الأولى، مصر 2008، ص 29 .

أو مجموع الميزانية لا يتخطى حاجز 27مليون يور، والتي لا تكون مملوكة بنسبة 25 بالمائة من قبل مؤسسة أخرى .[1]

تعريف اليابان: تعرف دولة اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لقانونها الأساسي لعام 1963، حيث أن التعريف المحدد لهذا القطاع يتم تلخيصه في الجدول التالي بحيث نميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط:

الجدول ر قم (01): معايير تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية وباقي فروع النشاط الاقتصادي	أقل من 100 مليون ين ياباني	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين ياباني	100 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	اقل من 10 مليون ين ياباني	50 عامل أو اقل

المصدر: رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الجزائر، 2008، ص28.

تعريف الجزائر: وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعريفا لهذه المؤسسات "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، او لا تتعدى حصيلتها السنوية 500 مليون دج" .[2]

من خلال جميع التعاريف التي تم تقديمها نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات الحجم الصغير، وتتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عامة.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص وصفات تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص 30 .

[2] يوسف قريشي، **سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغرية والمتوسطة**، اطروحة دكتورة جامعة الجزائر ،2005، ص32 -

[3] بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات. ص م، الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات ص وم وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23_25ماي2003، ص4.

سهولة التأسيس: وتتجلى هذه الصفة في انخفاض مستلزمات رأس المال الضروري لإنشائها وهذا ما يتناسب مع قدرات البلدان النامية، إذ يعتبر نقص رأس المال أهم المشاكل التي تعاني منها نتيجة لنقص الادخار الناتج عن ضعف الدخل.

محدودية الانتشار الجغرافي: فأغلب هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.

توفير الخدمات للصناعات الكبيرة: إذ أنها تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة وتتم هذه العملية من خلال عقود التعاقد.

الاستقلالية في الإدارة: وهي تركز على معظم القرارات الإدارية في شخصية مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتصف بالمرونة والاهتمام الشخصي، مما يسهل من عملية رفع الأداء وتحقيق عائد أكبر.

جودة الإنتاج وانخفاضه: إنه التخصص المحدد والدقيق لمثل هذه المؤسسات وهذا ما يساعدها ويسمح لها بتقديم إنتاج يتسم بالجودة العالية، حيث يرتكز النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تتناسب بشكل مباشر مع أذواق واحتياج المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف وتجنب بذلك التقلبات المفاجئة في توفير المنتجات، إلا أن ذلك ينتج عنه إنتاج منخفض مقارنة بالمؤسسات الكبرى .[1]

مركز للتدريب الذاتي: من خلال طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك بفعل مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية الأقل تعقيدا وانخفاضا وهذا ما يسهل عليهم الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي يطور قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة ويوسع نطاق فرص العمل.

الفرع الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بسبب تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها أخذة أشكال عديدة، ومن أبرز أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها:

[1] بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص05 .

من خلال هذا التصنيف يمكن تمييز ثالثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات العائلية: تعد هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمتاز بأن مقرها في المنزل، كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وهذا راجع لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في معظم الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي حاجيات سوقا محددا بكميات محدودة جدا.[1]

المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشبه كثيرا المؤسسات العائلية، فهي تختلف بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة، كما أن مزاولة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة: يمتاز هذا الصنف من المؤسسات عن النوعين السابقين في استخدامها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من جهة استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تتباين درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستخدام أيدي عاملة أجيرة .

2- التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

يمكن تمييز الأصناف الأتية:[2]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية: يعتمد عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية، على تصنيع عدة منتجات، ويتم التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات مثل المنتجات الغذائية وصناعة الجلود والأنسجة وصناعة الورق .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: تستلزم صناعة سلع التجهيز رأس مال كبير، وهذا الشرط لا يتناسب مع الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتصف بالضيق والتخصيص بحيث يضم بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة .

---

[1] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** – دراسة حالة الجزائر– جامعة الجزائر، 2003-2004، ص32.

[2] عثمان لخلف، المرجع السابق، ص34.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسطية: يقوم نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع والتي تكون في مجال الصناعة الكهربائية والميكانيكية، الصناعة البلاستيكية والكيميائية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم .

المطلب الثاني: تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيقاتها:

تعد البنوك ممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لغياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل عن طريق توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

الفرع الأول: قروض الاستغلال

نشاطات الاستغلال هي جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في معظم الأحيان (12) شهر: [1]

اعتمادات الصندوق: هو اتفاق يتعهد فيه البنك بوضع مبالغ مالية تحت تصرف الشخص وهذا وفق مدة محددة وقد يتفق على ان يسحب المستفيد هذه المبالغ على دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب جاري .

تسهيلات الصندوق: قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة وفي أغلب الأحيان يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، وعادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام.

الكشف البنكي: تحصل عليه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل، ومدته اقل من السنة، وهو يعبر عن المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، ويقرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري، ويتوقف حساب الفائدة عند عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

---

[1] حياة نجار ومليكه وغيب، **دور النوق التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي1945، قالمة، يومي7و 8 ديسمبر، 2004، ص163.

قرض الموسم: هو قرض على الحساب الجاري وقد تصل مدته إلى أكثر من 9 أشهر، ويستعمل لتمويل النشاط الموسمي للمؤسسة، حيث يوجه لملئ حاجيات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي.

القروض بالالتزام: وفي هذه الحالة لا يتم منح المبالغ المالية للمؤسسات بطريقة مباشرة، وإنما منح ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويكون البنك مجبرا على إعطاء الأموال إذا لم يستطع العميل الوفاء بالتزاماته .[1]

الفرع الثاني: قروض الاستثمار

تتمثل في تلك القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وتتمثل في:

1- قروض متوسطة الأجل

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتعدى مدة استعمالها 7سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تفوق مدة حياة الأصل الممول مدة القرض، وبسبب طول المدة فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال بالضافة للمخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل هما:[2]

القروض القابلة للتعبئة: هي تلك القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها وانتظار اجل استحقاق القرض الذي يمنحه، وذلك من خلال إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة .

القروض الغير قابلة للتعبئة: هي قروض يكون فيها البنك مجبرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو عند مصدر الإصدار وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل اكبر ولتجنب هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض ببرمجتها زمنيا على النحو الذي يحول دون عجز الخزينة .

---

[1] حياة نجار ومليكة وغيب، مرجع سابق، ص163

[2] أيمن الشنطي وعامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص5

2- قروض طويلة الأجل:

يقوم هذا النوع من القروض على مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي معظم الأحيان لا يتجاوز التمويل 70 %من مبلغ المشروع، أما مدته تتعدى 7سنوات وهي متعلقة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن بالحيازة وأحيانا الكفالة **المصرفية**[1].

3- قروض التجارة الخارجية:

تتمثل في نوعين من القروض كالاتي:

التحصيل المستندي: عبارة عن التزام من قبل البنك الخاص بالمشتري يجعله يلتزم بدفع المبلغ المطلوب منه للبائع (الدولة التي قدمت عرض بيع السلع أو البضاعة)، وتعتمد على استعمال التحصيلات النقدية أو المستندية .[2]

القرض المستندي: يعتبر عملية أو تعهد يقوم فيه بنك المستورد بان يحل محل المستورد في دفع وتسديد كل المستحقات المالية للمصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل وثائق رسمية تدل على تنفيذ الخدمة بشكل فعلي خلال فترة زمنية متفق عليها مسبقا، ويتم الاعتماد المستندي من خلال عدة أطراف تتمثل في المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك الصادر.

الفرع الثالث: معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبار البنوك المصدر الرئيسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يتوجب تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- شفافية المعلومات: تعد عدم شفافية المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتصف بها على غيرها من المؤسسات الأخرى، وهذا راجع لطبيعتها الخاصة اتجاه نظام

---

[1] محمد صالح الحناوي وإبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص4.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص68

المعلومات وهيكل الملكية، وتربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة متينة تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما، ففي وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة ولا تراعي خصوصيتها .[1]

2- **شخصية وسلوك المسير:** يتعلق هذا العامل بشكل مباشر بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويمثل هذا الخطر المعنوي المرتبط بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تنقيص المصاريف المالية، ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكنه ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة، ومن هنا تظهر أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية، بل بسبب تخوف البنوك من الإدارة والناجمة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كافة المعلومات المتعلقة بالوضعية والنشاط للبنك، ومنه تتأثر قرارات البنوك فيها بمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشخصية المقترض.[2]

3- **الضمانات:** تلعب الضمانات المعروضة من طرف البنوك على المؤسسات ص و م دوراً فعالاً في تقويم السلوك للمسير ، حيث تجعل من العجز جد مكلف بالنسبة له مما يعرضه على تخفيف الخطر الذي يتعرض له المشروع إلى أقل مستوياته ، وفي نفس الوقت بذل مجهودات أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة ، ويتم الاستناد في أتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية نشاطها، حيث تطلب البنوك من هذه المؤسسات ضمانات شخصية و عينية عالية مقابل تمويل البنك لها وباعتبار أن غالبية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها من طرف البنوك فهذا يعتبر عائق في طريق التمويل .[3]

---

[1] لعايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص، 275-280،

[2] العايب ياسين، المرجع السابق، ص ص، 275 ،280.

[3] حفيف فوزية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر**-رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص7 .

4- محدودية حجم ونوع التمويل: عادة ما تكون حجم القروض المعروضة من البنوك محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع نقص كبير في التمويل الطويل الأجل و فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد ، بدون النظر ما أذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات، فالمؤسسات التي ليس لها القدرة على الحركية الاستثمارية و لا تملك الخبرة والمؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى تتوفر لديها ضمانات ، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي انحصرت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات الكبيرة .[1]

المطلب الثالث: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر الجهاز المصرفي الممول الأساسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا، مقارنة مع الأموال المتاحة، وهذا راجع لعدم كفاءة الأسواق المالية او غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا رئيسيا لتمويل الحركة التنموية في الجزائر، وقد عرف هذا القطاع اصلاحات كثيرة منذ الاستقلال، ولكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبء ثقيلا على وضعيته المالية مما جعله يعجز عن تحقيق الاهداف المرجوة.

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات والعمليات المصرفية[2]، سيتم التطرق في هذا الفرع الى واقع الجهاز المصرفي في الجزائر.

1- النظام البنكي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية:

كانت الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف المالية العامة والخاصة، اي ان الجهاز المصرفي الذي تشكل في تلك الفترة هو في امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت وظيفته خدمة المستعمرين ومصالحهم. اما بالنسبة للسياسة الائتمانية فقد كانت انعكاسا لنظيرتها في فرنسا، وكانت تخدم ايضا المعمرين، وهذا يظهر من خلال تركز المصارف في المناطق الخاصة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية، وعليه تشكل وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي

---

[1] فوزية حفيف، مرجع سبق ذكره، ص77 .

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004، ص 5

لم يخدم بالدرجة الاولى الجزائريين، بل كان في معظم الاحيان نقمة عليهم، نظرا لارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة للفلاحين الجزائريين. ورغم ذلك الى انه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظى بيه بقية المستعمرات الفرنسية الاخرى.

2- النظام المصرفي في الجزائر بعد الاستقلال:

بعد خروج فرنسا ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للمستعمرين، حيث ظهرت ازدواجية نظامين مصرفيين، الاول قائم على اساس ليبرالي والثاني على اساس اشتراكي، ولم يكن امام السطات الجزائرية خلال تلك الفترة الحرجة سوى تأميم المنشأة والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

توجد العديد من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي كالاتي:

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد تأسيس وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية منعرج مهم في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحاً على المكانة والأهمية الكبيرة لها في الاقتصاد الوطني، حيث تهدف هذه الوزارة إلى:[2]

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الدعم للقطاع؛
- حل مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع سياسة المتابعة؛
- تكثيف النسيج الصناعي؛
- القيام بالإحصائيات ومنح المعلومات .

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص6 .

[2] رابح خوني، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 3

تعتبر مهام الوزارة مهام تخطيط، مراقبة وتوجيه، ليس لها دور تمويلي لكن هذا لا يمنع انها تساعد في حل المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال لتمويل، ولقد اهتمت الدولة بهذه المؤسسات منذ 1995، أي بعد إبرام اتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ: هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتصف بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل على:[1]

- تشجيع جميع النشاطات المساعدة على ترقية تشغيل الشباب.
- منح الاستشارات والنصائح لأصحاب المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الاستثمارية .
- مرافقة المشاريع المنجزة من طرف الشباب في اطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- دعم تشغيل الشباب كالإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد .

وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI: تم انشاء هذه الوكالة في تاريخ 5 أكتوبر 1993 وهي وكالة إدارية عمومية تحت تصرف وخدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر، ومساعدة اصحاب المشاريع على إكمال الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بإقامة المشروعات، وتعمل أيضاً على متابعة المشاريع وتقييمها وترقيتها، وكذألك منح التسهيلات الجمركية.

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI: تم انشاء هذه الوكالة سنة 2001، تتصف بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، حيث تهدف الى استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتتمثل مهامها في:

- ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعتها؛
- توفير الخدمات الإدارية عن طريق المكاتب الخاصة بهم؛
- استقبال رجال الأعمال المقيمين وغير المقيمين ومساعدتهم؛
- منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات .

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2002 ويعد صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قانون رقم 96 E234 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 2 جويلية 1996.

إداري يتصف بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتشكل من ممثلي بعض الوزرات، وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

وقد ساهم هذا الصندوق الى غاية السداسي الأول من 2012 ب: 718 مشروع وتشغيل 33098 موظف، بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي 18.17 مليار دينار .[1]

الفرع الثالث: مساهمة واستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالرغم من أن الإصلاحات التي قامت بها البنوك لمفهوم الخطر البنكي كانت قاسية إلا أنها في الحقيقة تمثل عوامل تحفيزية وعناصر تشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لكي تحسن من إنتاجها كماً ونوعاً ومنافسة السوق .

ولقد ذكر في القانون التوجيهي المادة 14 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه سيتم تشكيل صناديق ضمان القروض، طبقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهكذا جاء الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون، وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عموميه (BEA،BDL، CPA، BADR ، BNA)[2].

وحتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها يجب ان تتوفر على المتطلبات الأتية:

1 تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات للوصول للكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام بـ:

- العمل على توفير أدوات ودعائم تسيير القروض؛
- تحسين وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يناسب الأهداف العامة المسطرة.

[1] سعدون عائشة، قرومي حميد، مداخلة بعنوان: واقع المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها، المركز الجامعي تمنراست 3_4 مارس 2015.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004، ص11.

2 الحث والمساعدة على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر ومؤسسات التمويل الإيجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 المرافقة والدعم الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين الموالية:

- الانخراط في مشاريع التعاون والشراكة؛
- إعادة الهيكلة وتعدي مراحل التعثر؛
- مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول للأسواق العالمية؛
- الدخول إلى الأسواق المالية.

4 التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى دراسات سابقة لموضوع بحثنا مع توضيح مكانة دراستنا الحالية بالنسبة لهذ الدراسات.

المطلب الأول: مذكرة ماستر فرحات إسراء رشا

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا، سيتم التطرق في هذا المطلب الى إشكالية، منهج ونتائج هذه الدراسة.

الفرع الأول: إشكالية الدراسة

في ظل حاجة المؤسسات إلى الموارد التمويلية، تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية طالبة التمويل الضروري لتغطية مختلف حاجياتها المالية، وفي ظل الأزمة التي هزت العالم أزمة كوفيد التي أثرت على البنوك وأيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لتأثيره على الاقتصاديات العالمية ككل .تم طرح الإشكالية الموالية:

---

[1] برجي شهرزاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان, 2012/2011 ,ص121.

ما هو دور البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا؟

وتم التطرق في هذه الدراسة الى إشكاليات فرعية تمحورت حول مدى مساهمة البنوك التجارية في توفير العديد من القروض لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر فيروس كورونا على تمويل البنوك لهذه المؤسسات .

الفرع الثاني: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يتعلق بهما، والمنهج التحليلي الوصفي في وصف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد ومصادر تمويلها .كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة استخدم في الفصل الأخير وذلك انطلاقا من جمع المعلومات من البنك الخارجي الجزائري _وكالة برج بوعر يرج _ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

الفرع الثالث: نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة الى صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف المعايير وبعض البلدان وأيضا تم التوصل الى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام، وأيضا ينفذ البنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج كل العمليات البنكية ومنح القروض بمختلف أنواعها الى أن أزمة كورونا أثرت كثيرا على تنفيذه لهذه العمليات .

المطلب الثاني: مذكرة ماستر بوخطة رقاني

حملت هذه الدراسة عنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، سيتم التطرق في هذا المطلب الى إشكالية، منهج ونتائج هذه الدراسة.

الفرع الأول: إشكالية الدراسة

في ظل المتغيرات الحالية يتجه الواقع العالمي بشكل ملحوظ نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بوضوح أن هذا القطاعً تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجةً

الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة، من خلال هذا يمكن بلورة الإشكالية الأساسية الآتية: " ما هي الطرق المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهل تعتبر القروض أداة تمويل ناجحة، والى أي مدى تعتبر هذه الطريقة أداة فعالة في التمويل ؟" .

الفرع الثاني: منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم اختيار إتباع المنهج الوصفي للإطار النظري، والمنهج التجريبي وتحليل النتائج في الفصل التطبيقي، الذي يعتبر مناسب لبحثنا وللمساعدة في تحليل الجداول والرسومات البيانية والوصول بها إلى نتائج.

الفرع الثالث: نتائج الدراسة

كشفت هذه الدراسة أن التمويل بالقروض أداة ناجحة في ضمان السير الحسن للمشاريع، ودفع عجلة التنمية إذا تم تسييره واستغلاله بطريقة مناسبة إذ تتوقع المؤسسات التي تعتمد التمويل الثلاثي الاستمرار والتطور لمشاريعها بنسبة83.33%، في حين تتوقع المؤسسات التي تعتمد على التمويل الثنائي الاستمرار والتطور 33.33، %

رغم الدور الذي يلعبه التمويل بالقروض في الاقتصاد الوطني، إلا أننا نلمس قلة القروض الموجهة، للاستثمار بسبب سوء التسيير المصرفي .

المطلب الثالث: أطروحة دكتوراه، صحراوي إيمان

جاءت هذه الأطروحة بعنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي، سيتم التطرق في هذا المطلب الى إشكالية، منهج ونتائج هذه الدراسة.

الفرع الأول: إشكاليه الدراسة

تتعلق الأهداف الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بتحسين تنافسيتها ، ومن أبعادها إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات ، وبذلك ينخفض مستوى المخاطر الاقتصادية لهذه المؤسسات ، وبما قد يساهم في تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، ومن ثم زيادة فرص تمويلها البنكي ، ضمن تلبية احتياجاتها المالية من البنوك مع تخفيف شروط منح التمويل وتخفيض حجم الضمانات المطلوبة لذلك، وبذلك فإن إشكالية البحث تتمحور حول

السؤال الرئيسي التالي: هل يساهم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحسين فرص تمويلها البنكي؟

الفرع الثاني: منهج الدراسة

بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة، ويعتبر هذا المنهج أكثر ملاءمة مع طبيعة الموضوع من خلال سرد لمختلف المفاهيم والحقائق وتحليلها؛ ومن حيث تحديد المشكلة ودراستها بناء على مجموعة من الأسئلة والفرضيات أعدت بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث .

الفرع الثالث: نتائج الدراسة

تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن مساهمة برامج التأهيل في التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هي مساهمات عديدة ومتنوعة تمثلت في اقتراح مجموعة من الحلول والآليات المتعلقة بالتمويل البنكي لهذه المؤسسات ، حيث تم إنشاء العديد من صناديق ضمان القروض ، ومنح قروض بنكية ميسرة بنسب فوائد مخفضة وأيضا هناك ضعف مساهمة تأهيل المؤسسات محل الدراسة في تحسين فرص تمويلها البنكي ، حيث ساهم في تخفيف شروط الحصول على التمويل البنكي فقط ، دون أن يساهم في تخفيف حجم الضمانات المطلوبة وتلبية الاحتياجات المالية .

خلاصة الفصل الأول

تم القيام من خلال هذا الفصل بذكر أهم الأسس النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا من توضيح اختلاف وجهات النظر حول تعريفها لصعوبة تحديد تعريف موحد لها الا أنها عادة ما تشير إلى الأنشطة التي تمارس من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد صغير أو متوسط من العمال كما تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض راس مالها، وصولا الى ذكر طرق تمويلها والمعوقات التي تواجه عملية تمويلها وكذا مساهمة البنوك في هذه العملية .

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديدة ومختلفة، وتعتبر البنوك الممول الأساسي لهذا النوع من المؤسسات، ولكن عملية التمويل تواجه عدة مشاكل متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها ومشاكل أخرى متعلقة بالبنك الممول، هذه المعيقات التمويلية تحول دون تطورها وتنميتها، وبهدف النهوض بالقطاع وإنعاشه عملت الدولة على إنشاء عدة هيئات مالية وقانونية وهيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كما تم التطرق في هذا الفصل الى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، حيث أكدت معظم هذه الدراسات على أهمية التمويل للإنشاء وتطوير هاته المؤسسات كما عرضت الجوانب المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها عن طريق البنوك .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حالة بنك الجزائر الخارجي
– عين تيموشنت–

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حالة بنك الجزائر الخارجي – عين تيموشنت–

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سعت الى دعمه من أجل دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وللنهوض بهذه المؤسسات يستوجب تخطي جميع العوائق والعقبات التي من الممكن أن تواجهها، ويعتبر التمويل أحد أهم هذه العوائق، كما تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي لها دور هام جدا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بعدما تم التطرق في الفصل الأول الى أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واظهار تأثير البنوك على هذه المؤسسات، سيتم في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي، وبما أن بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت، من بين هذه البنوك تم اختياره من اجل دراسة حول الدور الذي يقوم به في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، سيتطرق المبحث الأول الى تعريف بنك الجزائر الخارجي مع ذكر أهدافه ووظائفه وكذا الوسائل المستعملة في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما سيشمل المبحث الثاني دور بنك الجزائر الخارجي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA)

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في عملية دورانها سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الأموال وآخرين لديهم عجز (نقص) في رؤوس الأموال.

كان دور البنك سابقا ينحصر في القيام بعمليات مالية انطلاقا من قرارات إدارية لا رجعة فيها (غير قابلة للنقاش)، أما حاليا فقد دخلت في عهد جديد إذ أصبحت تتميز باستقلالية ومسؤولية أكثر، ويعد البنك عون ضروري للنشاط الاقتصادي لبلد ما وتتجسد هذه الضرورة من خلال عمليات الفرض التي يستجيب لها.

من أكثر البنوك التجارية الجزائرية شهرة في العالم نجد بنك الجزائر الخارجي الذي يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية ولذلك أوكلت له الدولة الجزائرية كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية كبيرة

سيتطرق هذا المبحث الى تعريف بنك الجزائر الخارجي وكذا أهدافه ووظائفه وأبرز مهامه وكذا عرض الهيكل التنظيمي الخاص به .

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي

سيتم عرض نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي عامة ووكالة عين تيموشنت بشكل خاص، كما يلي:

الفرع الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي:

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من بين البنوك الستة التجارية المتواجدة في الجزائر وهي: البنك الوطني الجزائرية القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير والاحتياط، وكانت بداية هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص فتخصص بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية

ومع إنشاء بنك الجزائر الخارجي تم إرسال أول هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الإدارية؛

- هيكل الموارد الهيدروكربونية؛
- دائرة الشؤون الخارجية؛
- دائرة دراسات الاستغلال .

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير، ومنذ 1970، كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء .....) .

حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها ظهر شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وثم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يتشكل الهيكل التنظيمي من مديريتان عامتان مساعدتان و9 مديريات مركزية عملياتية .

في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين ابرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا، وذلك بموجب أحكام القانون 61/89 الصادر في 12 جانفي 1988 وحضي برأس مال اجتماعي قدر ب 24.5 مليون دينار جزائري. فيما يخص العدد الإجمالي لموظفي بنك الجزائر الخارجي (مقر ووحدات) بلغ 4378 شخص سنة مديرين ومشرفين، أعوان تحكم، أعوان التنفيذ، موزعين على مستوى الشبكة من 82 وكالة ضمن 10 وحدات موزعين عبر أنحاء العالم والتجمعات السكنية الكبرى والمناطق الصناعية ومناطق إنتاج المحروقات)، وتضم 23 من شركات تابعة ومساهمة منها 16 بالخارج و7 وطنية. إن بنك الجزائر الخارجي له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد، ويسير بنك الجزائر الخارجي أكثر من 35 % من التجارة المحلية إلى غاية استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 كان ينك الجزائر من بين أهم بنوك الدولة معناه وكما اشرنا إليه أن كان دوره الرئيسي هو الوساطة بين المؤسسات وخزينة الدولة، أخرى نشاطاتها احتمت في ظروف ملائمة للبنك ميزانية ديسمبر قدرت ب 78489 مليار دج بالمقارنة بنشاط 2005 1993. تستطيع القول استنادا على ميزانية نشاط بنك الجزائر الخارجي، انه لم ينقطع عن بذل جهود مختلفة الأشكال اتجاه زبائنه من القطاع العام والخاص، داخليا أو خارجيا لتوفير خدمات تتوافق

والوضعية الاقتصادية الجديدة، كما يستعمل بنك الجزائر الخارجي وسائل اتصال والمعالجة المعقدة كالأنترنت والإعلام الآلي وكذا سويفت (SWIFT) .

الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك الجزائر الخارجي وهيكله التنظيمي:

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية حدد رأسماله مبدئيا ب 20 مليون دينار جزائري، مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع الموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، قد تم إنشاه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967 – (le crédit lyonnais)

الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967 – (société général)

البنك الشمالي للتسليف 30 أفريل 1968 – (crédit du nord)

البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968

بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968

وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد و هو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية و بعد 21 سنة خبرة و بفضل تطبيق القانون رقم 01- 88 في 21 حائفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات ، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله و أصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم رأس ماله قفز من 1 مليار دج إلى 24.5 مليار دج مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1967 كما تم استحداث هيكل تنظيمي أخر سنة 1996 من طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 1 الصادر في 02 جانفي 1996 .

حاليا للبنك فرعين في الخارج:

- البنك الدولي العربي (باريس)؛
- البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (أبو ظبي) .

وتشير بعض المعطيات حول نشاط بنك الجزائر الخارجي إلى:

- تطور أعباء الاستغلال ومخصصات الاستغلال ب 10% .
- أصبح معامل الاستغلال ممثل نسبة 12% مقابل 20% سنة 2004 .
- نمو الناتج البنكي الصافي بنسبة 82% بين سنتي 2004 و2005 .
- فائق إجمالي الميزانية نسبة 09 % .
- نمو المنتج البنكي ب 40 %.
- بلغ الهامش البنكي ارتفاع قدر بنسبة 86 % .
- تحسن الإرباح بنسبة 51 % .

من بين العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه النتائج، هناك عوامل داخلية تتمثل في المجهود الجماعي العام للبنك بالنظر للتقدم والتحديث والانجازات المحققة، أما من بين العوامل الخارجية هو إطلاق برنامج النمو من طرف السلطات العمومية .

فتحت وكالة عين تيموشنت أبوابها عام 1984، وكانت أول وكالة للبنك في المنطقة وهي تعتبر الهيكل الأساسي للبنك في المنطقة لاسيما انه الجهة الوحيدة المثبتة في دائرة بني صاف، وكذلك هي وحدة تغطية تشغيل كما أنها تؤمن وظائف في المنطقة.

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة عين تيموشنت من:

- المدير
- نائب المدير
- مصلحة أمانة الالتزامات.
- مصلحة العالقات مع الزبائن
- مصلحة تسير الإدارة
- مصلحة الصندوق
- مصلحة عمليات التجارة الخارجية

هذه المصالح مقسمة إلى هيكل تنظيمي كما هو مبين في الهيكل التالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

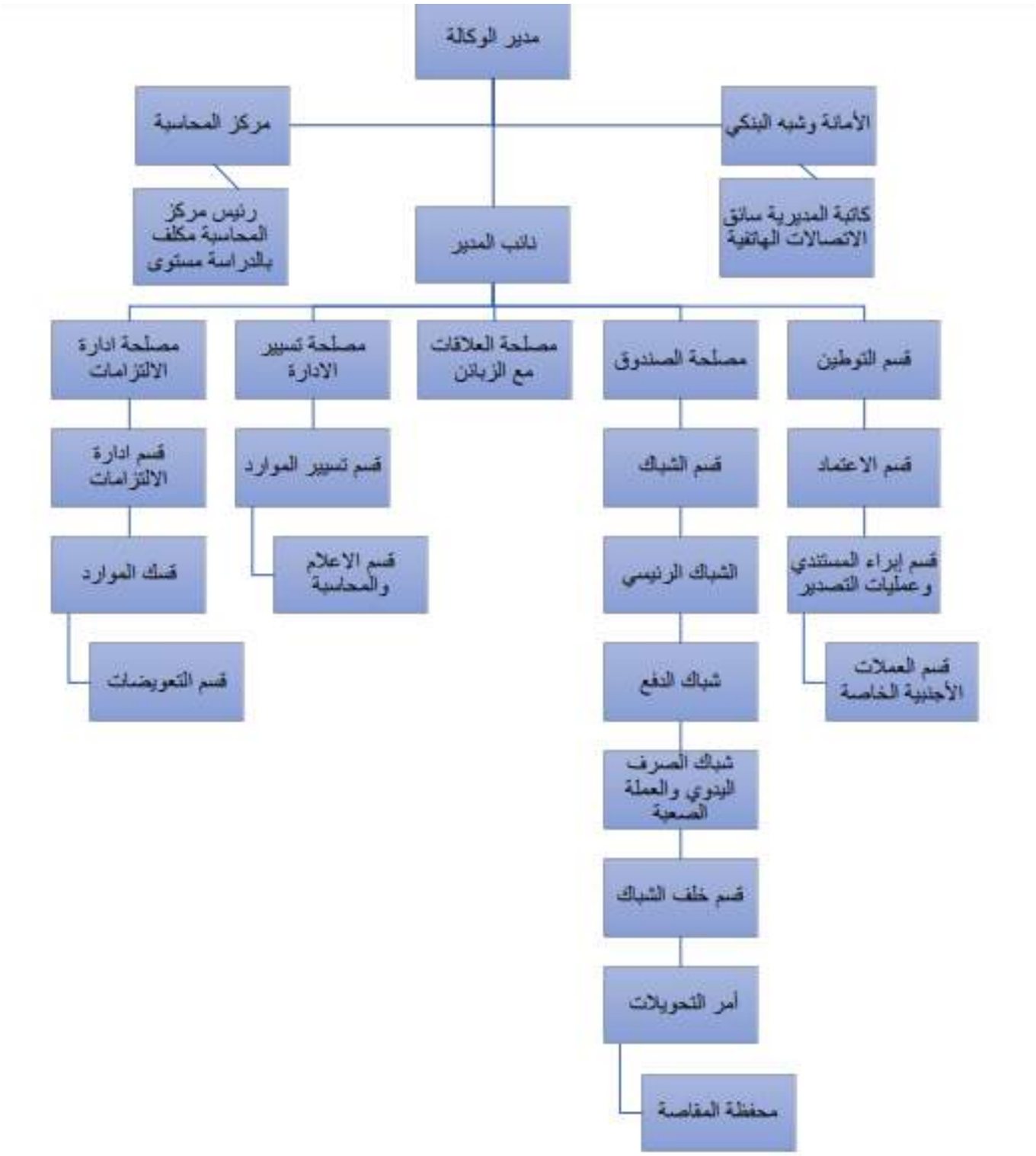

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

وتتمثل مهام كل مصلحة كما يلي:

المدير العام: يعطي رأيه بالموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد من ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.

نائب المدير: يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام، ويقوم بالمراقبة

مصلحة أمانة الالتزامات: لها مهمة تفعيل القرض، ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العالقات مع الزبائن

مصلحة العلاقات مع الزبائن: لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة الملف بالإضافة إلى البحث عن ضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة

مصلحة تسير القرض: عملها يتعلق بكل الجوانب الإدارية على مستوى الوكالة .

مصلحة الصندوق: لها وظيفة :

- تلقي الودائع النقدية
- تنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن
- القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها

مصلحة عمليات التجارة الخارجية: تهتم بالعمليات التجارية التي تغطى بالعملة الصعبة وتستقبل التحويلات لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر.

المطلب الثاني : وظائف وأهداف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

سيتم التطرق في هذا المطلب الى نشاطات وظائف وكذا اهداف بنك الجزائر الخارجي

الفرع الأول: وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

1-1 وظائف بنك الجزائر الخارجي: يعمل هذا البنك على جمع رأس المال القصير والمتوسط والطويل الأجل وتوفير ومنح الفروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، كما يمكنه القيام بما يلي:

- تسهيل وتطوير العلاقات بين الجزائر والدول الأخرى؛
- ترخيص جميع أشكال الإقراض، قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان؛
- تمويل كل أشكال التجارة الخارجية؛

– إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو الغير العقارية المتصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح المستفيدين منها؛

– تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية؛

– يعالج جميع عمليات الصرف العاجلة أو الأجلة المبرمة، المستعارة المقرضة، رهن الحيازة ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية .

مهام بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت:

مهمته الأساسية هي تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني والعلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى، وفي هذا الإطار منح له ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج (ذات النشاطات والحجم الكبير)

*التسهيلات البنكية: يمنح البنك المتعاملين معه التسهيلات البنكية التي تشمل ما يلي:

– قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة أو السنتين لتمويل رأس مال العامل؛

– قروض متوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وقروض طويلة الأجل لمدة لا تتجاوز عشر سنوات بغايات إحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة؛

– يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتامين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية

– خصم السندات التجارية؛

– إقراض لقاء وثائق الشحن للتصدير، حيث يمنح البنك هذه السلف بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية؛

– إصدار الكفالات والمقبولات .

** الخدمات البنكية: يقدم البنك الخدمات البنكية للمتعاملين والمراسلين كما يلي:

– قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكون الودائع تحت الطلب أو ودائع الأجل او ودائع التوفير؛

–إصدار الشيكات و إجراء الحوالات و تصديق الشيكات المسحوبة على البنك حيث يقوم البنك بناءا على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات و إجراء جميع الحوالات البرقية و الهاتفية و العادية و تصديق الشيكات المسحوبة على البنك و تقييد القيمة المعادلة لهذه الحوالات و الشيكات مع العمولات المترتبة عليها

و المقررة أصولا و النفقات الأخرى على الحساب وفي و حدود المؤونة الموجودة فيه أو لقاء دفع المبلغ نقدا حسب الحال ؛

– يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم إليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة وبعد تظهيرها الأمر البنك؛

– يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناءا على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل اية مسؤولية من جراء تقديم هذه المنشورات والمعلومات.

الفرع الثاني: أهداف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت:

يسعى بنك الجزائر الخارجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

– تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها؛

– التوسع ونشر الشبكة واقتراب الزبائن وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي؛

– تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية والاتصال؛

– تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات؛

– تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد؛

– تحقيق أكبر ربح ممكن وذلك بتقديم خدمات مصرفية جديدة؛

– وضع وكالات وفروع في الخارج.

المبحث الثاني: دور بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتضمن هذا المبحث الأليات والإجراءات التي تتبعها الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أنواع القروض الموجودة على مستوى الوكالة، كما سيشمل دراسة لعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة مع تسليط الضوء على واحد من هذه المشاريع .

المطلب الأول: آليات تمويل بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف يتطرق هذا المطلب الى عرض الأليات والإجراءات التي يتبعها البنك الخارجي الجزائري وكالة عين تيموشنت لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سيذكر محتوى الملف الذي يقدم إلى البنك مرفقا بطلب التمويل أو القرض، ليقوم البنك بالدراسة التحليلية والمالية للمشروع وفي حالة الموافقة على التمويل يطلب من الزبون الضمانات الضرورية .

الفرع الأول: أليات وإجراءات دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل:

قبل البدء في ذكر الأليات وجب التطرق الى الشروط اللازم توفرها في المؤسسة الطالبة للتمويل، والتي نذكر منها ما يلي:

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون صاحب المؤسسة محل ثقة وخال من السوابق العدلية، كما يهتم البنك إذا كان قاصرا أو لا.
- أن يكون النشاط اقتصاديا: معناه أن يساهم في التنمية الاقتصادية.
- مدى فعالية النشاط الاقتصادي: أي يخدم المجتمع من ناحية البطالة .
- أن يتوافق النشاط مع عادات وتقاليد المجتمع .

يقوم البنك بعد التأكد من أن الملف الذي قدمته المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كامل ويحتوي على كل الوثائق اللازمة ب[1]:

– التأكد من صحة الوثائق المقدمة، ومن سمعة المؤسسة طالبة التمويل خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك.

– الاتصال بباقي البنوك للاضطلاع على علاقة المؤسسة بها، وهل قدمت لها قروض لم تسددها بعد أم أنها قامت بتسديدها؛

– القيام بدراسة اقتصادية للمشروع عن طريق دراسة مردوديته، والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، ومدى تأثيره على المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني.

---

[1] - الوثائق الداخلية لبنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت .

- القيام بدراسة حول المنافسة في السوق.
- التأكد من قيمة الضمانات المقدمة.

وبعد الانتهاء من دراسة الملف، يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض، قرار منح القرض للمؤسسة أو عدم منحه، ويتم تحويل الملف إلى الفرع بولاية تلمسان، لإعادة دراسته واتخاذ قرار منح القروض إذا كانت قيمة القرض لا تتعدى 4000000 د ج، وإلا فإن الملف يرسل إلى المديرية العامة بالعاصمة لاتخاذ القرار النهائي .

الفرع الثاني: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم القروض التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري وكالة عين تيموشنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تمويلها حسب المدة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل، وحسب طبيعتها إلى قروض استغلال وقروض استثمار.

قروض الاستغلال: تنقسم بدورها الى[1]:

- تسهيلات الصندوق caisse de facilité de Caisse: هي قروض موجهة لتمويل العجز القصير في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت أي قصير المدى .
- السحب على المكشوف Le découvert: يعني المبلغ الذي يسمح البنك للمستفيد بسحبه بما يفوق رصيد حسابه الجاري بمقابل فائدة على الزبون خلال الفترة المحددة للاقتراض ويستعمل هذا النوع من القروض لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي لا تتجاوز 9 أشهر.
- –قروض الموسم: هي كما تم الاشارة لها في الشق النظري قروض تمنح للعملاء الذين تتصف أنشطتهم بالموسمية وتصل مدته إلى سنة وسعر الفائدة هو الأخر يتراوح بين 9 %و 75.9%.
- تسبيق على وضعية المشروع: يمنح البنك هذه القروض للمشروعات حيز التنفيذ بمعنى أنه تم إنجاز جزء منها ويحتاج صاحب المشروع إلى السيولة ليكمل إنشاء المشروع .
- الخصم التجاري: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم ويحل محله في الدين إلى غاية تاريخ استحقاق القرض .

كما توجد أنواع أخرى من قروض الاستغلال تتمثل في تسبيقات على السلع وتسبيقات على السندات .

---

[1]– مرجع خاص بالوكالة .

قروض الاستثمار: هي قروض موجهة لتمويل استثمارات متوسطة وطويلة الأجل:

- قروض متوسطة الأجل: تتراوح فترة منح هذه القروض بين 2 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة القروض الممنوحة وحسب المردودية المتوقعة للمشروع .
- قروض طويلة الأجل: مدته تزيد عن سبعة سنوات وتمنحه في الغالب لمؤسسات متخصصة في أنشطة معينة .

وفيما يلي سيتم عرض الوثائق المكونة لملف قرض الاستثمار التي تطلبها وكالة عين تيموشنت والتي تنقسم الى الوثائق الإدارية والتقنية والمحاسبية والضريبية:

الوثائق الإدارية: تتمثل في[1]:

- طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة؛
- وثيقة التسجيل لدى APSI وتصريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها؛
- نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين؛
- نسخة من عقد الإيجار أو الملكية لمحل المشروع.

الوثائق التقنية: وهي كالاتي:

- تصريح البناء؛
- تقديم مخطط تنفيذ المشروع؛
- تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض أنواع المشاريع .

الوثائق الاقتصادية والمالية: تشتمل على ما يلي:

- دراسة اقتصادية للمشروع؛
- العقد تجاري أو الفواتير الشكلية التي يبن التجهيزات التي تم شراؤها محليا .

الوثائق المحاسبية والضريبية: تتمثل في:

- الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة؛
- الميزانيات الثلاثة الأخيرة، وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات؛

---

[1]- الوثائق الداخلية الخاصة بالوكالة .

- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأت نشاطها، وتصريح بالوجود للمؤسسات التي في قيد الإنجاز؛
- شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية .

الفرع الثالث: الضمانات التي يطلبها بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت:

الضمانات التي تطلبها الوكالة عند تقديمها القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعان هما:[1]

ضمانات حقيقية: تعني الزامية تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الأجل المحدد وتتمثل في:

- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز؛
- الرهن الحيازي للمحل التجاري؛
- الرهن العقاري .

ضمانات شخصية: تتمثل في:

- الكفالة :تعني أن يقوم شخص يسمى الكفيل بتسديد الدين في حالة عدم تسديد المدين له؛
- الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن تعهد موقع على ورقة تجارية من طرف شخص يسمى الضامن يقوم بدفع في حالة عدم تسديد الدين .

المطلب الثاني : إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت

سيتم تسليط الضوء على عدد الملفات ومبلغ جميع القروض الموجهة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدم من طرف الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 ،ويمكن عرضها من خلال الجدول الموالي :

[1] – مرجع خاص بالوكالة .

الجدول رقم(02): عدد الملفات ومبالغ القروض الإجمالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الملفات	10	19	8	11	14
مبلغ القروض الممنوحة بالدينار	20404645,33	60707323,23	17954947,44	42153824,3	53684812,89

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك

كما يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(02): تطور عدد الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2018-2022

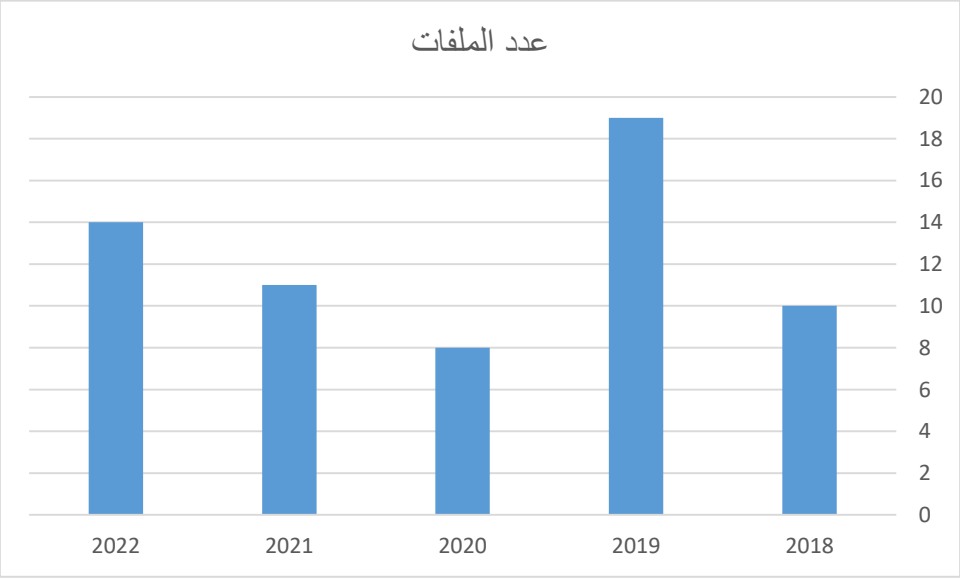

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الشكل أن عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة شهد ارتفاعا في سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 ، لكنه شهد تراجعا في سنة 2020 ليعود بعدها الى وتيرته التصاعدية انطلاقا من 2021 الى غاية 2022 .

ان تراجع عدد الملفات الممولة خلال سنة 2020 راجع لأزمة كورونا وتبعياتها التي تسببت في ركود الاقتصاد وتوقف المشاريع .

رجوع عدد الملفات الممولة للارتفاع في سنة 2021 يدل على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تمول عن طريق الوكالة باستمرار.

من خلال هذه الإحصائية يبرز الدور الذي يقوم به البنك فهو يعتبر ملجأ المؤسسات التي في حاجة لتمويل سواء من أجل انشائها أو استمراها .

الشكل رقم(03): تطور جميع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2018 الى 2022

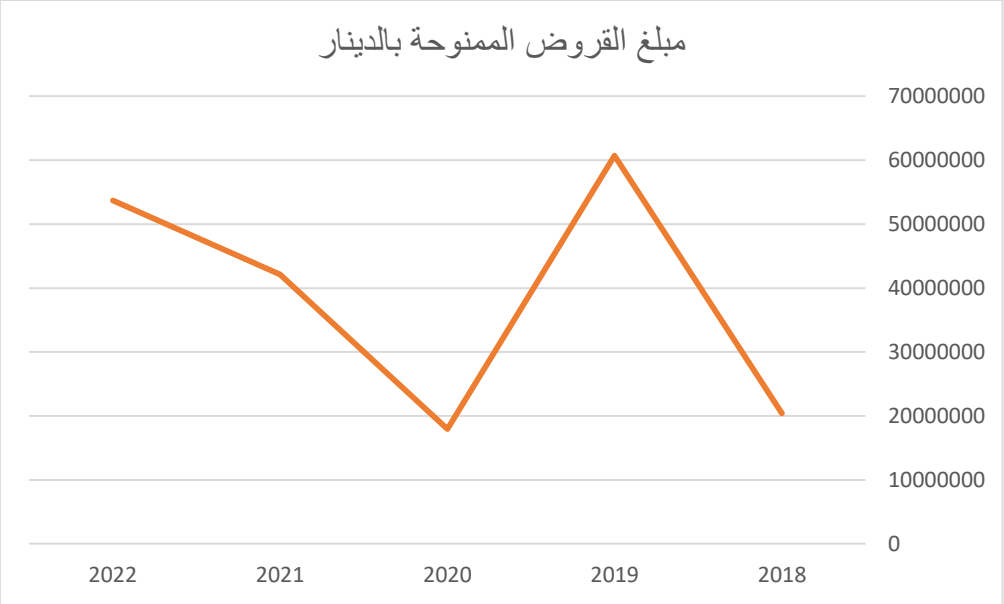

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول

يتضح من خلال الشكل أعلاه وجود زيادة في مبالغ القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2019 مقارنة ب 2018 ، لتشهد هذه المبالغ انخفاضا بسبب الأزمة التي حلت بالعالم ،في سنة 2022 عادت المبالغ للارتفاع وهذا بعد الخروج من تبعيات كورونا وعودة المشاريع للانطلاق من جديد .

ومنه يظهر لنا أن البنك مازال مستمر في نشاطاته لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالنسبة لسنة 2020 فانخفاض المبالغ راجع لنقص الشركات الطالبة للدعم بسبب توقف المشاريع الذي تسبب فيه ازمة كورونا .

المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع تم تمويله من طرف الوكالة

قبل البداية في دراسة الحالة، وجب تقديم المشروع:

يتمثل المشروع في تمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة لغرض زيادة انتاجها، قدرت تكلفت المشروع ب 17350000 دج منها 5234508،64 دج يتكفل بها صاحب المشروع (30%)، أما ما قيمته 12114591،36 دج يأخذ في شكل قرض بنكي(70%) من الوكالة .

الجدول رقم(03): نسب ومبلغ التمويل الخاصة بالمشروع.

البيان	النسبة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%30	523.450.864دج
قرض البنك	%70	1.211.459.136دج
المجموع	**%100**	**1.735.000.000دج**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك

من اجل الحصول على القرض قدمت المؤسسة الضمانات الموالية:

- قطعة أرض ومباني تابعة للمؤسسة .
- التأمين على المعدات والأدوات .
- تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الجزائر الخارجي مع تجديده كل سنة .

دراسة الملف: وهذا عن طريق إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة وايضا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب بعض المؤشرات .

الجدول رقم(04): الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية

- جانب الأصول الوحدة: الدينار الجزائري

الأصول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
أصول ثابتة	1.487.105.016	1.445.418.397	1.903.731.765	1.362.045.140	1.320.358.515
أصول متداولة	364.733.245	537.987.816	469.228.587	402.140.320	335.448.554
المجموع	**1.851.838.261**	**1.983.406.207**	**1.872.960.352**	**1.764.185.460**	**1.655.807.069**

- جانب الخصوم الوحدة: الدينار الجزائري

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	119.338.270	256.436.237	386.438.867	517.110.786	650.245.550
الديون طويلة الأجل	1.739.873.374	1.732.500.000	1.490.208.173	1.247.916.346	1.005.624.518
الديون قصيرة الأجل	00	00	00	00	00
المجموع	**1.859.211.644**	**1.988.936.237**	**1.876.647.040**	**1.765.027.132**	**1.655.870.068**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نفس المرجع

بعد التحليل بواسطة الميزانية المالية يأتي الدور على التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

- رأس المال العامل : الأموال الدائمة – الأصول الدائمة .
- احتياج رأس المال العامل: قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق .
- الخزينة .

الجدول رقم(05): تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
ر م ع	364.733.245	537.897.816	469.228.587	402.140.320	335.448.554
أ ح ر م ع	358.057.000	530.254.900	460.719.872	392.412.394	325.033.705
الخزينة	**6.658.245**	**7.642.916**	**8.508.715**	**9.727.926**	**10.414.849**

المصدر من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول

يلاحظ من خلال ما سبق أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب في جميع السنوات، أي أن هناك فائض في الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة والممثل بذلك الجزء من التمويل الدائم الموجه لتمويل دورة الاستغلال،

كما يلاحظ أن الرأس المال العامل رغم تذبذبه فهو يعبر عن وجود سيولة في خزينة المشروع تتضمن مواجهة مخاطر انعدام السيولة خلال هذه الفترة .

أما فيما يخص احتياجات رأس المال العامل فإنه مرتفع في السنتين الأوليتين وهذا يدل على عدم قدرة الديون القصيرة على تغطية احتياجات الدورة، ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا خلال السنوات الموالية .

فيما يتعلق بالخزينة فيلاحظ ارتفاع في قيمتها، وهذا يدل على الحالة الجيدة للمؤسسة وقدرتها على مواجهة كل مخاطر السيولة .

بعد دراسة وتحليل المشروع وافق البنك على تمويل المؤسسة .

خلاصة الفصل الثاني

بعد الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت تم التوصل الى أن هذا البنك يعتبر من أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمثل أبرز شبكة مصرفية في الجزائر، ويلعب دورا هاما في مجال تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

كما تطرق هذا الفصل الى كل من تعريف وأهداف البنك الخارجي الجزائري وكّذا إلى أهم أنواع القروض التي يمنحها ومختلف العمليات التي تتم على مستوى وكالة عين تيموشنت حسب كل نوع من القروض، وبالتالي فهو يقوم بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر هذا من خلال عدد المؤسسات التي مولها بنك الجزائر الخارجي على مستوى ولاية عين تيموشنت .

قبل أن يوافق البنك على تمويل أي مشروع صغير أو متوسط أو يرفضه يقوم بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية للمؤسسة أو الشركة ومدى إمكانيتها لتسديد ديونها في آجال استحقاقها، وتعتبر عملية منح القروض عملية أساسية لاستمرارية البنك غير أنها لا تكون بطريقة حتمية، أي ليس كل طلب قرض يجاوب بالقبول.

يساهم بنك الجزائر الخارجي في تشجيع الاستثمار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مردوديتها من خلال محاولة تذليل كل الصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في محدودية قدراتها التمويلية ، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ويدفع عجلة التنمية في البلاد .

الخاتمة

الخاتمة العامة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية، بالإضافة الى اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل سبل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل عن طريق توفير مناصب الشغل وخلق الثروة كما يمكنها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق ، فباعتبار أن البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تلعب دورا جوهريا في التخفيف من حدتها ، لكن رغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تستطع بعد الوصول إلى تجاوز المشاكل المطروحة على مستوى التمويل .

تلعب البنوك دورا فعالا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنحها القروض سواء كانت قروض استغلال أو قروض استثمار متوسطة أو طويلة المدى وغيرها من مختلف أنواع القروض مع أخذ ضمانات تضمن للبنك استعادة قيمة قرضه سواء كانت هذه الضمانات شخصية أو عينية في شكل رهن عقاري أو حيازي، هذه الضمانات تحميه من خطر عدم التسديد، ومنح القرض لا يحدث إلا بعد عدة مراحل تكمن في دراسة طلب القرض وتحليل الميزانيات وجداول حسابات النتائج الحقيقية والتقديرية.

النتائج واختبار صحة الفرضيات :

من خلال الدراسة النظرية وأيضا التطبيقية على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت تم التوصل مجموعة من النتائج هي:

- غياب مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أنها عبارة عن نسيج غير متجانس من المؤسسات ذات قطاعات مختلفة ؛
- يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية ؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال خلق التنافسية وتوفير مناصب الشغل، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى ؛
- رغم وجود هيئات ومنظمات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أن البنوك تعتبر الممول الاساسي لهذا النوع من المؤسسات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية ؛

- ينفذ البنك الخارجي الجزائري وكالة عين تيموشنت جميع العمليات البنكية ومنح القروض بمختلف أنواعها،
- اشتراط البنك لضمانات عقارية أو عينية على قروضه من أجل ضمان سداد الدين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة .

التوصيات:

من خلال دراسة دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت، يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- وضع برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من مستواها ودعم تنافسيتها ودخول هذا النوع من المؤسسات إلى البورصة أي السوق المالي عن طريق التسهيل في طرق التمويل؛
- تيسير الضمانات المفروضة على أصحاب هذه المؤسسات حسب ظروف كل مؤسسة والمجال الذي تشتغل فيه ؛
- تطبيق البنك الخارجي الجزائري وكالة عين تيموشنت لوسائل وصيغ تمويل جديدة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خلق هيئة أو خلية قائمة بحد ذاتها بالبنك الخارجي الجزائري وكالة عين تيموشنت تعمل على تحليل ودراسة عملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراقب وتتابع عمليات التحصيل الديون الموجهة لمثل هذه المؤسسات .

وللحد من مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب تأسيس بنك خاص بتمويل هذه المؤسسات ويكون أكثر معرفة بها وأكثر قدرة على التنبؤ بمختلف مخاطر عدم قدرة سداد الدين في وقت استحقاقه، ووضع خطة وطنية تقوم على اساس اقتصادي صريح يهدف إلى ترقية القطاع البنكي ومنه ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكثيف آليات دعم هذا القطاع .

أفاق الدراسة

يعتبر موضوع دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع هام وواسع يمكن للباحث التعمق والتوسع في كل عنصر من عناصره، وعلى ذلك يمكن تقديم بعض المواضيع للدراسة على سبيل المثال:

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في البلدان النامية؛
- دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دور التمويل الثلاثي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- رابح خوين، رقية حساين، **المؤسسات الصغرية والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، الطبعة الأولى، مصر 2008، ص 29 .
- أيمن الشنطي وعامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص5 .
- محمد صالح الحناوي وإبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص4.
- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص68 .
- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004، ص 5 .
- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص14.

المذكرات والاطروحات الجامعية

- سوسن زيرق، **مساهمة القرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016- 2017، ص5.
- يوسف قريشي، **سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغرية والمتوسطة**، اطروحة دكتورة جامعة الجزائر ،2005، ص32 .
- لعايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص، 275-280 .
- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** – دراسة حالة الجزائر- جامعة الجزائر، 2004-2003، ص32.

- حفيف فوزية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر**-رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص7 .
- برجي شهرزاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان, 2012/2011, ص121.

الملتقيات والمقالات العلمية

- عمر فرحاتي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-واقع وتحديات**، الملتقى إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي06- 07 ديسمبر 2017، ص2.
- بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات. ص م، الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات ص وم وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23_25ماي2003، ص4.
- حياة نجار ومليكه وغيب، **دور النوق التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي1945، قالمة، يومي7و 8 ديسمبر، 2004، ص163.
- سعدون عائشة، قرومي حميد، مداخلة بعنوان: واقع المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها، المركز الجامعي تمنراست 3_4 مارس 2015.

المراجع الأخرى

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قانون رقم 96 E234 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 2 جويلية 1996.
- الوثائق الداخلية لبنك الجزائر الخارجي وكالة عين تيموشنت .
- مرجع خاص بالوكالة .